حركة التعليم في الغرب الجزائري قبيل الثورة التحريرية من خلال وثائق الإدارة الفرنسية

✍ أ/بلحاج محمد
جامعة سيدي بلعباس

أجمعت وعبَّرت اتجاهات الحركة الوطنية في الجزائر خلال صياغتها وتوقيعها لبيان فبراير 1943 عن طموحاتها الوطنية ورغبتها في إصلاح أوضاع الجزائريين، ليأتي رد السلطة الاستعمارية بالإعلان عن مجموعة من التدابير سنة 1944 سميت بالإصلاحات الإسلامية.

ولقد كانت هذه الإصلاحات منبثقة عن أشغال لجنة أمر بشكيلها الجنرال دي غول عملت تحت إشراف الحاكم العام الجنرال كاترو، ولقد تفرعت عن هذه اللجنة لجنة فرعية اهتمت بملف التعليم ترأسها السيد بول إميل فيار(Paul Emile Viard) الذي كان أستاذا للحقوق بجامعة الجزائر آنذاك، وكان من توصيات اللجنة ضرورة توسيع التعليم لنسبة أكبر من الجزائريين، وهو ما أدى في آخر المطاف بالجنرال دي غول إلى إصدار مرسوم 27 نوفمبر 1944، ولقد اعتُبر هذا القانون مشروعا إصلاحيا ضخما في مجال التعليم في الجزائر المستعمرة لا يضاهيه في الأهمية سوى مشروع جول فيري لسنة 1883[1].

و في هذا الإطار، واستنادا على عدد من الوثائق الصادرة عن مختلف هيئات الإدارة الاستعمارية مدعمة بمعطيات إحصائية نسعى إلى الوقوف على مدى جدية السلطة الفرنسية في تحقيق هذا المشروع إلى غاية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 لمعرفة ما إذا كان هدف فرنسا هو امتصاص تزايد الوعي الوطني ومنسجما ومتعايشا مع الوضع الجديد لما بعد الحرب العالمية

[1]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر(1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص:125.

الثانية؟ أم هو مشروع كسابقيه من المشاريع الإصلاحية جاء لذر الرماد في العيون؟

1- مرسوم 27 نوفمبر 1944:

بعد أن أنهت لجنة إميل فيار عملها اصدر الجنرال ديغول مرسوما في 27 نوفمبر 1944، خاصا بالتعليم، مس الجوانب التنظيمية والبيداغوجية والهيكلية لهذا القطاع، ووضعت بموجبه إدارة مركزية تشرف على التعليم بالجزائر، سميت بالأكاديمية Académie يرأسها عميد يساعده نائبان، يتكلف أحدهما بمهمة متابعة برنامج تعميم التعليم على الجزائريين[1].

و لعل أهم ما جاء به هذا المشروع الذي شُرع فيه مع بداية الدخول المدرسي 45-46، هو الميزانية التي قدرتها لجنة الإصلاحات بـ 1575 مليون فرنك فرنسي[2]، وهي غلاف مالي كبير، بالمقارنة مع ما كان يخصص من اعتماد مالي لهذا القطاع[3].

كما وضع المرسوم مخططا إلزاميا لإنجاز المؤسسات التعليمية، وبرنامج تمدرس لفائدة كل الأطفال بدون تمييز، على امتداد على 20 سنة الممتدة بين سنتي 1944 و1964، حيث كان يسعى إلى إعطاء دفع آخر للتعليم بالجزائر، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم1:.عدد الأقسام المبرمجة للبناء والتلاميذ المزمع التحاقهم بالدراسة بين 1945 و1954 وفق مرسوم 1944/11/27[4]

السنوات	1945	1947	1949	1950	1951	1952	1953	1954
عدد الأقسام	400	400	500	500	600	600	600	600
عدد التلاميذ	**20000**	**20000**	**25000**	**25000**	**30000**	**30000**	**30000**	**30000**

[1]- Journal officiel de la république Française (JORF), N° 144 du 08/12/1944, p : 1760

[2]-Pervillé Guy, Les étudiants Algériens de l'université Françaises, CNRS, Paris, 1984, p :360.

[3]-خصصت له حكومة الجبهة الشعبية 35 مليون فرنك فرنسي سنة 1936، ينظر: -سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي(1954/1830)، ج 8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص:26.

[4]- (JORF), N° 144, Op.Cit, p :1763.

من خلال هذا الجدول، يتضح أن المخطط وعلى امتداد 10سنوات، سيمكّن من بناء5100 قسما، بطاقة إستيعابية تقدر بربع مليون طفل في الجزائر كلها، وبناء على هذا سنحاول دراسة تطور التعليم الرسمي في عمالة وهران، حتى يتسنى لنا الوقوف على ما حققه المشروع إلى غاية سنة 1954.

2- التطور الكمي للتعليم الرسمي (الفرنسي):

لقد هيأ مرسوم 27 نوفمبر 1944 إطارا جديداً، بحيث استفاد من جهود الإدارة التي أصبحت ملزمة بتنفيذ برنامج مكثف، لانجاز المؤسسات التعليمية وإلحاق أعداد إضافية من التلاميذ بالمدارس على امتداد 20 سنة[1]، مع تخصيص ميزانية ضخمة لهذا القطاع.

ولم يُظهر الجزائريون امتناعهم من حصول أبنائهم على التعليم، وذلك من خلال الإقبال والتنافس على إيجاد مقعد للدراسة، مثلما أشارت إليه تقارير السلطات المحلية للبلدية سيدي علي (Cassaigne)[2]، أو حتى في بعض الدواوير، حيث اضطر احد الجزائريين إلى التبرع بأرضه ليضعها تحت تصرف الإدارة الفرنسية من اجل بناء مدرسة في دوار بغَّاون ببلدية ندرومة المختلطة[3]. والجدول الآتي يبين مدى إقبال الجزائريين والأوروبيين على التعليم الرسمي في عمالة وهران :

[1]-André Nouschi, L'Algérie Amère 1914-1994, Edition de la maison des sciences de l'homme, Paris, 1995, p :40.
[2]-.Tayeb Chentouf, L'Algérie en 1954, OPU, Alger, 2006, p :124.
[3]-Archives de la wilaya d'Oran (A.W.O), Rapport sur les constructions scolaires de la commune mixte de Nedroma, le 26/05/1952.

الجدول رقم2:تطور عدد التلاميذ الجزائريين والأوروبيين في عمالة وهران 1945/1954.[1]

الطور	العدد	السنوات	46/45	48/47	49/48	51/50	52/51	54/53
التحضيري	عدد التلاميذ	أوروبيون	**2023**	**1803**	**2022**	1829	1924	1740
		جزائريون	**953**	**1091**	**1110**	1739	1667	1964
الإبتدائي	عدد التلاميذ	أوروبيون	**20232**	**43275**	**42793**	47686	46915	48199
		جزائريون	**10500**	**11192**	**11986**	55666	59323	73228

يلاحظ من خلال هذا الجدول، تزايد عدد التلاميذ الجزائريين خلال الطور الابتدائي في عمالة وهران، حيث تجاوز عدد الأوروبيين ابتداء من سنة 1950.

وبالنسبة للتعليم التحضيري، لم يكن العدد متكافئا بين الأوروبيين والجزائريين رغم التحول العددي الذي طرأ في الدخول المدرسي 1953-1954، حيث كان عدد الجزائريين أكبر، ولكن هذا التفوق لا يعني استفادة كل الجزائريين، بالنظر إلى العدد الإجمالي للسكان. ولقد أثَّر عدم التكافؤ بين الفئتين في هذا الطور، سلبا على الجزائريين، بحيث كان يعطي السبق في التحصيل والتفوق للأوروبيين، في المدارس عند دخول الأقسام الابتدائية، ويكون من الصعب فيما بعد على الجزائريين اللحاق بهم[2].

أما بالنسبة للتعليم الابتدائي فيلاحظ التزايد المستمر لعدد التلاميذ الجزائريين، الأوروبيين ليتضاعف بحوالي سبع مرات بين 1945 و1954، ولكن هذا لا يخفي عدم قدرة الأغلبية الساحقة للجزائريين من الحصول على

[1]-Gouvernent général de l'Algérie (G.G.A), Annuaire statistique de l'Algérie de 1947, Imprimerie V.Heintz, 1948, pp :90-94.
-G.G.A, Annuaire statistique de l'Algérie de 1954, Imprimerie V.Heintz, 1955, pp :72-73.
[2]-Jeune Chambre économique d'Alger, Le problème de l'enseignement en Algérie, Imprimerie Baconnier, Alger, 1960. p :14

مقعد للدراسة في هذا الطور، بالنظر إلى النمو الديمغرافي ومعارضة المعمرين[1].

إن هذا التطور الحاصل، لم يصل إلى الدرجة التي تشمل كل الجزائريين الذين وصلوا إلى سن الدراسة[2]، فنسبة التغطية كانت تصل إلى 20% كما يقول تربيي Trippier[3]، و10% كما يقول رشيد بن شنب[4]، بحيث استفادت المدن من الوتيرة السريعة للتمدرس على حساب الأرياف[5].

ولقد ارتبطت نسبة التمدرس بالوسائل والتجهيز والتأطير، والجدول التالي يبين مدى تطوره في الفترة المعنية بالدراسة:

الجدول رقم3:تطور عدد الأقسام والتلاميذ الجزائريين والأوروبيين في عمالة وهران 1945/1954[6].

السنوات	/45 46	/46 47	/47 48	/48 49	/50 51	/51 52	/52 53	/53 54
عدد الأقسام	16 63	17 29	17 47	17 27	30 76	32 16	32 90	354 0
عدد المعلمين	16 80	17 17	17 39	41 71	32 45	32 16	33 43	386 4

إن التطور الحاصل، لم يحقق التغطية المرجوة، بحيث لم يضع في الحسبان الوسائل المادية والبشرية[7]، وقد ذهب هارتموت إلى وصف إعلان فتح المدارس بالنظري الذي لم يطبق على أرض الواقع، بحيث تزايدت المؤسسات التعليمية في المناطق الأكثر أوروبية[8]، وتضررت المناطق الريفية

[1]-Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie, Fayard, Paris, 1962, p:202.

[2]-André Nouschi, Op.Cit, p: 132.

[3]-Tripier Philippe, Autopsie de la guerre d'Algérie, édition France empire, Paris, 1970, p :59.

[4]- Rachid Bencheneb, L'Algérie à la veille du soulèvement 1954, In Les chemins de la décolonisation de l'empire Français de l'empire Français, p: 423.

[5]-André Nouschi, Op.Cit, p:133.

[6] -G.G.A,Annuaire statistique de l'Algérie de 1947,Op.Cit, pp:96-97-G.G.A, Annuaire statistique de l'Algérie de 1954, Op.Cit, pp :70-71.

[7]- عمار هلال، المرجع السابق، ص:127.

[8]-Elsenhanns Hartmut, La guerre d'Algerie 1954-196, Publsud, Paris, 1999, p :174.

من النقص، رغم لجوء السلطات إلى بناء مدارس بسيطة في الدواوير ذات القسم أو القسمين والتي لم تكلف كثيرا[1]. ومع ذلك بقي التعليم الفرنسي الرسمي، يعاني من شح في القروض التي وعدت بها الحكومة الفرنسية[2].

ويدل على هذا النقص في الأرياف التقرير الذي أعده الحاكم الإداري لبلدية ندرومة المختلطة إلى والي وهران في 26 ماي 1952 حول البناءات المدرسية حيث جاء فيه: " **في مجموع دواوير البلدية، لا توجد سوى مدرسة واحدة، بقسم واحد، بدوار الحوانت، حيث لم تبن سوى مدرسة واحدة في غضون 5 سنوات. وبذلك أوصي بضرورة اللجوء إلى البناءات الجاهزة[3]، ليس لمواجهة جهل الجزائريين ولكن لمواجهة تعليم الإصلاحيين"[4].**

وأما بالنسبة للتأطير، فإن النقص بدا واضحا في المناطق الريفية نفسها، وهذا ما جعل علال سعدون في أكتوبر 1954، يطالب السلطات بعمالة وهران باللجوء إلى تخفيض المستوى المطلوب للتوظيف في سلك التعليم، من البكالوريا الصنف الأول A إلى بكالوريا صنفـB لتجاوز النقص في عدد المعلمين[5].

وأمام هذا التضييق المتواصل أصبح الحصول على شهادة التعليم الابتدائي CEP بالنسبة للجزائري امتيازا كبيرا يسميها البعض بـ Le bâton du Maréchal[6]، وقد كانت هذه الشهادة آخر شهادة يحصل عليها الجزائري تسمح له بدخول عالم الشغل، أما بالنسبة للأوروبي فهي أول شهادة في الحياة الدراسية.

هذا ولم يستطع الكثير من الجزائريين من مواصلة الدراسة، لعدة أسباب منها، المصاريف التي تجاوزت القدرات المالية للعائلات الجزائرية، رغم

---

[1]-Jeune Chambre économique d'Alger, Op.Cit, p :14.

[2]-Charles André Julien, L'Afrique du nord en marche, Julliard, Paris, 1972, p :288.

[3]- حسب نفس التقرير فإن مدرسة بالاسمنت من قسمين ومسكن تكلف 13 مليون فرنك فرنسي أما مدرسة عن طريق البناء الجاهز تكلف حوالي 2.6 مليون فرنك فرنسي، ينظر: A.W.O, Rapport sur les constructions scolaires, Op.Cit

[4]-Ibid,

[5]-Oran Républicain, N°5389, Le 19/10/1954.

[6]- Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.Cit, p :535

تركيز الإدارة الفرنسية في التعليم الابتدائي على حساب أطوار أخرى كالتعليم الثانوي الموضح في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم4:تطور عدد التلاميذ الجزائريين والأوروبيين في الطور الثانوي في عمالة وهران 1954/1945[2]

السنوات		49/48	50/49	51/50	52/51	53/52	54/53
عدد التلاميذ	الأوروبيون	**2446**	**4646**	7612	8075	8740	9944
	الجزائريون	**68**	**90**	703	839	951	1192

لقد تزايد عدد الجزائريين في الثانوي في عمالة وهران، منتقلا من نسبة 2.7% من العدد الإجمالي للتلاميذ سنة 1948 إلى 10.7% سنة 1954، ولكن هذا التزايد بقي بعيدا جدا عن طموحات الجزائريين، حيث تدخلت عوامل كثيرة في ذلك مثل تمركز هذا الطور من التعليم في المدن وخاصة مدينة وهران، التي استقطبت ما نسبته 75% من مجموع تلاميذ عمالة وهران[3]. ورغم الممارسات التمييزية التي كان يواجهها التلميذ الجزائري في الثانويات كمنعه من تكرار السنة[4]، تمكن بعض الجزائريين من الحصول على شهادة البكالوريا في عمالة وهران مثلما يوضحه هذا البيان:

[1]-Robert Aron, Op.Cit, p:202.
[2]-G.G.A, Annuaire statistique de l'Algérie de 1947, Op.Cit, p :59. -G.G.A, Annuaire statistique de l'Algérie de 1954, Op.Cit, p :76..
[3]-Servise pour l'étude et le développement de l'industrie en Algérie (S.E.D.I.A), Courmontagne, Alger, 1959, p:63.
[4]- Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.Cit, p: 538.

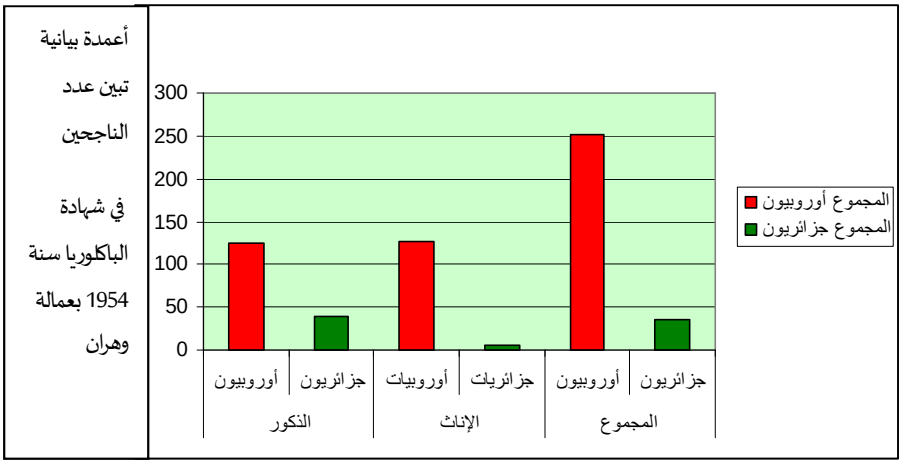

لم تصل نسبة الجزائريين الحاصلين على شهادة البكالوريا سنة 1954، سوى إلى 12,19%، وهو رقم يدل دلالة قاطعة على سياسة التمييز العنصري التي كانوا ضحيتها.

وأما بخصوص التعليم العالي فان عمالة وهران لم يتوفر على جامعة رغم أهميته، وذلك لعدة أسباب أهمها، ضآلة عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا، وكذا نقص التأطير[1]، بحيث كان يتوجه الطلبة إلى مدينة الجزائر العاصمة ليلزموا باختيار التخصصات التي تفرضها الإدارة مثل الطب والصيدلة[2]، أو التوجه إلى الخارج وخاصة فرنسا أين كانوا يعانون من الصعوبات المادية والمصاريف العالية، وهذا ما يفسر نشاط عدد كبير من الجمعيات الهادف إلى جمع التبرعات لصالح الجزائريين، وتقديم السند المعنوي لهم بمختلف الوسائل.

وقد برزت في هذا الصدد جمعيات انخرط فيها الجزائريون منها كانت تهدف إلى جمع المساعدات من أجل استمرار الطلبة في الدراسة أو إيجاد منصب عمل مثل التجمع العالمي للشباب World Assembly Of Youth (Way)

[1]-S.E.D.I.A ,Op.Cit, p164
[2]-Redouane Ainad Tabet, Histoire de L'Algérie SBA, ENAG, Alger, 1999, p :134.

وجمعية الطلبة المسلمين لشمال لإفريقيا وجمعية أصدقاء الطلبة الجزائريين وجمعية أصدقاء الطالب[1].

ورغم ادعاء السلطة الفرنسية، رغبتها الجدية في الإسراع في عملية الإدماج، وتجاوز سياسة التمييز[2]، فإن سلوكات الإدارة، بقيت مستمرة في هذه المرحلة، وهو ما تدل عليه المراسلة الرسمية التي أرسلها الحاكم العام إلى والي وهران في 1951/07/16 جاء فيها:

"من أجل تجسيد اعتراف الوطن الأم بخادميه أود تكوين مدرسة خاصة في الجزائر لفائدة أبنائهم، تسمح لهم بالعمل مستقبلا في الوظائف العامة والعسكرية.

ويتمتع الطلبة في هذه المدرسة بالنظام الداخلي ويستفيدون من الدراسات المتبعة في المدارس العسكرية المتخصصة عن طريق أساتذة جامعيين.

ومن أجل دفع هذه العملية أطلب منكم موافاتي قبل 15 أوت 1951بإحصائكم وتقديراتكم المتعلقة بالتلاميذ المعنيين وعائلاتهم..

أفضل أن يكونوا في الوقت الحالي من أصحاب أوسمة الشرف Légion d'honneur..."[3]

وتبعا لهذه المراسلة، لم يتم إحصاء -حسب الدوائر-سوى 3 طلبة من وهران و2 من تلمسان و2 من مستغانم و2 من تيارت، تستوفي فيهم الشروط[4]، وهذا دليل على استمرار سياسة التجهيل والتهميش، في حين بقي الحيز الضيق للتعليم مفتوحا تجاه الجزائريين وفق أهداف وغايات معلومة.

---

[1]-A.W.O, Rapport de police sur les associations des étudiants dans le département d'Oran, le 1/4/1954.

[2]-Thomas Opperman, Le problème Algérien, Masperos, Paris, 1959, p:47.

[3]-A.W.O, Correspondance du gouverneur général de l'Algérie du préfet d'Oran au sujet de l'ouverture d'une école supérieur Formatrice de cadres d'état civils et militaires en Algérie, le 16/7/1951.

[4]-Ibid.

3- أهداف السياسة التعليمية الفرنسية:

رغم مخلفات الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عنها من تحولات لخصتها تطلعات الشعب الجزائري إلى حلول أكثر راديكالية فإن الاستعمار بقي حبيس وأهدافه القديمة، رغم تزايد الوعي الوطني، ومن اجل الإسراع في عملية الإدماج وإحباط المحاولات الوطنية رأت الإدارة أن التعليم في المدارس الفرنسية، هو أداة حاسمة في تغيير نمط حياة المسلمين نحو النموذج الأوروبي[1]، مثلما أوصت به تقارير بلديات الونشريس، بأن تلعب المدرسة الكامل في التقريب بين الجزائريين والأوروبيين[2].

وأما على المدى القصير، فإن توسيع التعليم بقي ذا غايات اقتصادية استعمارية، لأن أي تكوين مهني كان ولا بد أن يستند على حد أدنى من التعليم[3]، ولقد دلَّ على هذا التوجه تلك التقارير التي وفدت من السلطات المحلية، لكثير من بلديات وإدارات عمالة وهران في الفترة الممتدة بين سنتي1945 و1954، فبالنسبة لمسؤولي بلدية سبدو المختلطة بقيت الغاية المرجوة من التعليم، هي تحويل الجزائري إلى حرفي عن طريق إلحاق كل مدرسة بمزرعة أو ورشة، من أجل تكوين عمال زراعيين، وكهربائيين، وطلائين، تسعى إلى القضاء على الحاجة في هذا المجال، والاستغناء عن اليد العاملة الخارجية[4]، وهو الانطباع الذي دلت عليه نفس التقارير من بلدية تلمسان، بحيث رأت أن تطور الاقتصاد، يتطلب تلقين الشباب الجزائري التقنيات الزراعية، التي هم في حاجة إليها اكثر من حاجتهم إلى شهادة مدرسية[5].

ومن خلال هذه المعطيات، يُخيَّل لنا أن السلطة الاستعمارية، فتحت الباب على مصراعيه أمام الجزائريين في مجال التعليم المهني أو الحرفي، لكن

---

[1]-Robert Aron, Op.Cit, p:202.
[2]- Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.Cit, p:171.
[3]-Xavier Yacono, L'histoire de l'Algérie, Atlanthrope, Paris, 1993, p :344.
[4]-Tayeb Chentouf, Op.Cit, p:134.
[5]-Ibid, p134.

الواقع معاكس لذلك فعلى سبيل المثال، لم تسجل المدرسة التطبيقية الجهوية الفلاحية لسيدي بلعباس، سوى طالبَين جزائريَين من أصل 40 طالب، في حين كان الجزائريون أقلية في المدرسة في المدرسة التطبيقية للفلاحة بعين تموشنت[1]، والمدرستين التقنيتين للقطاع الوهراني المتواجدتين بمدينة وهران[2].

وحسب تقارير السلطات المحلية لبلدية معسكر لم يكن التعليم المهني يهدف إلى تحقيق النهضة الصناعية والاقتصادية، ولكن إلى امتصاص فئة كبيرة من العمال بدون تخصص، وتفادي وقوعها في البطالة والبؤس، وتغذية جماعات اللصوص في المدن[3].

وعلى صعيد الهوية الوطنية، لقي تعليم اللغة العربية هو الآخر حظه من التهميش والتضييق من قبل الإدارة، وبذلك ضربت عرض الحائط ترسيم اللغة العربية الذي أقره دستور الجزائر لسنة 1947، حيث نزع عنها صفة اللغة الأجنبية[4]، وهذا ما لم يتماش مع القائمين على التعليم في الجزائر، حيث أوصى تقرير لمفتشي التعليم الابتدائي سنة 1954 بضرورة إبعاد هذه اللغة، بعد أن خلص أنها لغة ميتة[5]، وهذا ما يفسر إبقاء السلطة الفرنسية، الإطار الضيق لتعليم اللغة العربية، والذي ضمنته في عمالة وهران مدرسة تلمسان[6]، التي تحولت في سنة 1949 إلى الثانوية العربية الإسلامية (Lycée Franco Musulman)[7]، حيث كانت تقدم تعليما مزدوجا لفائدة الجزائريين، ولكن وفق غايات تتمثل في تكوين ما يلزم الإدارة والقضاء من أئمة ومفتين وقضاة ومترجمين، وكذا محاربة التعليم العربي السري[8].

---

[1]-S.E.D.I.A, Op.Cit, p :67

[2]-Jeune Chambre économique d'Alger, Op.Cit, p:24.

[3]-Robert Aron, Op.Cit, p:124.

[4]- سعد الله أبوالقاسم، تاريخ الجزائر الثقافي(1954/1830)، ج 8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص:26.

[5]-Pervillé Guy, Les étudiants Algériens de l'université Françaises, Op.Cit, p 26.

[6]-حسبRobert Merlan الذي اشتغل أستاذا في هذه المدرسة، فإن تعليم اللغة العربية لم يتجاوز الساعتين في الأسبوع.

[7]-Jeune Chambre économique d'Alger, Op.Cit, p : 18.

[8]-Ibid, p18.

وقد استندت السلطة الفرنسية سياستها التعليمية في الجزائر، على الإيديولوجية الاستعمارية المبنية على الإقصاء والاستعلاء، مما جعل تعليم الجزائريين يشكل موضع خلاف وتناقض بين مؤيد ومعارض، وفق مواقف مختلفة، فالجزائري في نظر المعمرين جنس بشري منحط لا يصلح للتعليم[1]، أما في نظر البعض الآخر" **فإن التعليم وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في المستعمرات لجعلها أكثر ولاء وإخلاصا وإن تنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة تتيح لهم الفرصة لمعاشرة المحتل باستمرار، وبذلك يتأثرون بعاداته الفكرية وتقاليده، فالمقصود إذا أن تُفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسب ما يريد المستعمر.."**[2].

إن التعليم السري المقصود، هو ما عُرف بالتعليم الإصلاحي، ولهذا سعت الإدارة الفرنسية من خلاله فتح مدارسها الفرنسية لمواجهته، وهذا ما أقره تقرير بلديات الونشريس سنة 1954 حيث جاء فيها:"**إن التمدرس عمل فرنسي في مصلحة الفرنسيين، وإن التعليم هو وسيلة ضد الظلامية المعرقلة للتطور وأداة لمواجهة التعليم الإصلاحي المعادي لأي وجود فرنسي.**"[3]

لقد أثبت التقرير الذي أشير إليه سابقا، والصادر عن الحاكم الإداري لبلدية ندرومة، حين لاحظ السرعة الكبيرة، التي تمكن من خلالها الجزائريون من بناء المدارس القرآنية والإصلاحية، مما جعله يطالب السلطات مساعدته، في بناء المدارس الحكومية حتى لا يبقى الميدان حكرا للإصلاحيين[4].

---

[1]- عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص:273.

[2]- مصطفى بركة، المدرسة الجزائرية بين سلطة الإيديولوجيا وسلطة البيداغوجيا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2001، ص:175.

[3]-Tayeb Chentouf, L'Algérie en 1954, Op.Cit, p : 126.

[4]-A.W.O, Boite 6988, Rapport sur les constructions scolaires, Op.Cit.

هذا وقد حتم هذا التمييز العنصري والتضييق المقصود على الجزائريين، في الحصول على مقعد للدراسة، البحث عن سبل أخرى للتعلم مثل التعليم الأهلي أو المدرسة الحرة.

4- **التعليم العربي (الحر):** يندرج هذا النوع من التعليم، ضمن التعليم الحر، الذي قامت بتأطيره جمعيات سياسية ومؤسسات خيرية، وإذا كان الأمر هاهنا لا يتسع لتناول حركة التعليم الحر بما يكفي، فسيقتصر البحث على تناول التعليم الذي كان يؤطره الجزائريون، وخاصة الأحزاب الوطنية.

وتعتبر تجربة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تجربة رائدة في هذا المجال، والتي عرف نشاطها نجاحا منقطع النظير في هذه الفترة، فبالإضافة إلى هدفها المتمثل في نشر التعليم بين الجزائريين، كانت مدارس جمعية العلماء وحزب الشعب مجندة لمواجهة السياسة الفرنسية الهادفة إلى طمس معالم الشخصية الوطنية.

واعتمدت جمعية العلماء والأحزاب الوطنية في نشر هذا النوع من التعليم على التبرعات والهبات التي كان يقدمها الشعب الجزائري، لبناء المدارس وتغطية التدريس، والتي كثيرا ما اصطدمت بعراقيل الإدارة، التي لم تكسر إرادتها في مواصلة نشاط مدارسها وفتح مدارس أخرى، وقد جاء في تقرير قُدم لعمالة وهران في 1952 أحصيت 17 مدرسة حرة:

الجدول رقم5:المدارس المفتوحة من قبل الجزائريين والناشطة سنة 1952.[1]

المدرسة	المدينة	سنة الافتتاح	عدد المعلمين	عدد التلاميذ	التوجه السياسي
دار الحديث	تلمسان	**1937**	**10**	**878**	جمعية العلماء
جمعية الفلاح	وهران	**1937**	**06**	**130**	جمعية العلماء
جمعية التربية والتعليم	وهران	**1939**	**04**	**270**	جمعية العلماء
المدرسة الإصلاحية	سيدي بلعباس	**1946**	**04**	**215**	جمعية العلماء

[1]-A.W.O, Liste détaillée des medersas des partis politiques indigènes, Préfecture d'Oran SLNA, Le 12/6/1952.

جمعية الفلاح	تيارت	1946	3	150	جمعية العلماء
التربية والتعليم	غيليزان	1944	2	156	جمعية العلماء
الجمعية الأدبية	معسكر	1927	1	110	جمعية العلماء
المدرسة	الغزوات	1948	1	75	جمعية العلماء
الشبيبةالأدبية الإسلامية	أولاد ميمون	/	1	56	جمعية العلماء
جمعية الإرشاد	وهران	1946	1	43	جمعية العلماء
الشهاب	آرزيو	1947	1	38	جمعية العلماء
جمعية التهذيب	مستغانم	1944	2	200	حزب الشعب
الإصلاح	عين تموشنت	1944	1	120	حزب الشعب
جمعية الحياة	وهران	1946	1	93	حزب الشعب
التربية والتعليم	Turene	/	1	31	حزب الشعب
جمعية المجد	وهران	1949	1	15	حزب الشعب
المدرسة الإباضية[1]	تيارت	1951	1	36	مستقلة

يلاحظ من خلال هذا الجدول، أن جمعية العلماء وحزب الشعب، تمكنا من بسط نفوذهما عن طريق هذه المدارس(أو المدّرسات) التي كانت تقدم دروسا ذات مستوى عالٍ من تلك التي تقدمها المدارس القرآنية أو الكتاتيب، بحيث لم تكن البرامج مقتصرة على تعليم القرآن، بل تعدتها إلى تعليم مواد أخرى كالتاريخ والجغرافيا والحساب[2].

وتضاف إلى هذه المدارس، مؤسسات أخرى تأخذ شكل المدارس القرآنية، ولكنها في الحقيقة- مثلما أشار إليه نفس التقرير- على نفس شاكلة المدارس الـ17 المشار إليها، حيث تم إحصاء:

[1]- بالنسبة للمدرسة الإباضية والتي سميت كذلك بالرستمية، فإنها تقاربت حسب فضلاء محمد الحسن مع جمعية العلماء بدليل قيام الشيخ بيوض الإباضي بانضمامه إلى صفوف جمعية العلماء بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان يشرف على هذه المدرسة من الناحية الإدارية والتربوية، كما استقبلت هذه المدرسة شخصيات مثل الشيخ البشير الابراهيمي، وتعرضت في عدة مرات تهديدات بالغلق من طرف لإدارة الفرنسية، ينظر:

- محمد الحسن فضلاء، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر (القطاع الوهراني)، الجزء الثالث، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص ص:112-113.

[2]-Slimane Cheikh, l'Algérie en armes, OPU, Alger, 1981, p :38.

الجدول رقم6:الكتاتيب المصنفة كمدارس التعليم الأهلي[1].

المدرسة	المدينة	التوجه السياسي
مدرسة سبدو	سبدو	الاتحاد الديمقراطي
مدرسة فرندة	فرندة	الاتحاد الديمقراطي
التعليم والارشاد	سيق	جمعية العلماء
التربية والتعليم	مغنية	جمعية العلماء
التعليم والتهذيب	بني صاف	جمعية العلماء
عبد المؤمن	ندرومة	جمعية العلماء
جمعية الهداية الإسلامية	مستغانم	جمعية العلماء
جمعية التوحيد	المرسى الكبير	جمعية العلماء
جمعية بني هديل	عين غرابة	جمعية العلماء
التقدم	مغنية	حزب الشعب
المسعودية	المالح	حزب الشعب

من أهم الملاحظات الممكن استخلاصها من الجدولين السابقين :

- أن المدارس كانت تعاني ضغطا كبيرا من حيث عدد التلاميذ حيث يتجلى الإقبال على هذه المدارس في الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية، حيث استرجع هذا النوع من التعليم حيويته التي فقدت بُعيد الحرب العالمية الثانية جراء حوادث 08 ماي 1945 حيث تخوف الأولياء من إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس مثلما ما لوحظ في مدينة مستغانم[2].

- أن التنافس في فتح المدارس من طرف الأحزاب الوطنية كان على أشُده، بحيث اتسع الأمر إلى أحزاب أخرى مثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي أراد أن يأخذ قسطه من هذا المجال كوسيلة للتجذر الشعبي، وتوصيل خطابه السياسي.

واجهت السلطة الاستعمارية هذه المدرسات بترسانة من الإجراءات والمضايقات، مثل معاقبة معلم مدرسة الغزوات صالح أحمد وإحالته إلى القضاء في 08 جويلية 1949 جراء فتحه لمدرسة بدون ترخيص، وهو نفس

[1]-A.W.O, Liste détaillée des medersas, Op.Cit.
[2]-A.W.O, Rapport sur l'activité des Oulémas a Mostaganem Septembre 1945.

المصير الذي تعرض له الشيخ زروقي المعلم في مدرسة التهذيب بمستغانم[1]، بالإضافة هناك أنواع أخرى من المضايقات مثل الإجراء الذي اتخذه رئيس بلدية وهران فوك دوبارك Fouque Duparc، الذي منع مدارس الحركة الوطنية من الحصول على الغذاء لصالح التلاميذ[2].

بقيت مدارس الحركة الوطنية مصدر إزعاج مستمر للسلطة الاستعمارية، بحيث وصف أحد نواب المعمرين مدرسة أولاد ميمون على أنها مثيرة للتشويش، وعليه لابد على المجلس البلدي أن يتخذ إجراءا لغلقها أو استقدام معلم فرنسي ليدرس بها[3].

لقد تميزت قيادات جمعية العلماء في بعض الحالات بنوع من البراغماتية في التعامل مع هذا التضييق، وهذا ما يستخلص من التوصية التي قدمها الشيخ البشير الإبراهيمي في 22 جويلية 1953 إلى القائمين على مدرسة جمعية العلماء بسيدي بلعباس، حيث نصحهم بضرورة وضع شخصيات ذات علاقات حسنة مع الإدارة من اجل التغلب على العراقيل[4].

ولكن رغم كل هذا، لم تتراجع الحركة الوطنية عن مواصلة العزم في فتح المزيد من المدارس، وهذا ما أشار إليه نفس التقرير حيث أحصى مجموعة منها كان جاري التحضير لفتحها سنة 1952:

الجدول رقم7:المدارس الحرة الجاري فتحها سنة 1952[5].

المكان	التوجه السياسي	المكان	التوجه السياسي
المرسى الكبير	حزب الشعب	سبدو	جمعية العلماء
سيدي بن عدة س. بلعباس	حزب الشعب	بني منير(ندرومة)	جمعية العلماء
سعيدة	جمعية العلماء	جبالة(ندرومة)	جمعية العلماء[2]

[1]-A.W.O, Préfecture d'Oran SLNA : liste détaillée sur les medersas des partis politiques indigènes.

[2] -A.W.O, Cabinet du gouverneur général de l'Algérie : Questionnaire sur l'interdiction de la municipalité d'Oran de la distribution de soupes aux élèves des medersas Le 23/06/1948.

[3]- محاربة التعليم العربي، البصائر، العدد 157، 04جوان 1951، ص 08.

[4]-A.W.O, Rapport de police sur la visite du Cheikh Ibrahimi à Sidi Belabes, Le 22/7/1953.

[5]-A.W.O, Rapport du SLNA sur l'enseignement libre musulman dans le département d'Oran, Le 12/6/1952.

لقد تميزت المدرسات بالإضافة إلى نشاطها التعليم بنشاطات مكملة برزت أثناء المناسبات تميزت بصفة شبه سياسية تظهر معاناة الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية[1].

ولقد استقطبت المدرسات القرآنية حوالي 20 ألف تلميذ في الموسم الدراسي1951-1952، كما تواجد في المدرسات المشار إليها في الجدول (2600 تلميذ)[2]، ولكن هذا لا يعني العدد الحقيقي إذا ما أضفنا تلاميذ المدارس الأخرى (من غير 17 مدرسة المذكورة).

وأمام الإقبال الكبير للجزائريين على التعليم الأهلي، وبسبب النقص في التأطير جندت جمعية العلماء، ما سمي بالطُّلبة، خاصة في المناطق الريفية، وإرسال التلاميذ إلى جامعات العالم الإسلامي، من أجل تغطية أكبر عدد ممكن من التلاميذ بيداغوجيا[3].

وفي المقابل رأى الأوروبيون خطرا كبيرا في وجودهم في هذا التعليم، مثلما أشار إليه الحاكم الإداري لبلدية ندرومة المختلطة سنة 1952[4]، وهو نفس الانطباع لدى ممثل الإدارة في عين غرابة الذي راسل رئيس دائرة تلمسان في 8 سبتمبر 1954 قائلا : "**منذ فتح مدرسة جمعية العلماء بدوار مطمور بعين غرابة لم أعد اشعر إلا بالرعب**"[5].

إن التنافس بين التشكيلات السياسية لا يعني التنافر في هذا المجال بحيث تميزت بالعلاقات القوية بين هذه التشكيلات من خلال إنشاء وتأطير المدارس وكذا تبادل الزيارات وتدل بعض الشواهد على ذلك حين شاركت شخصيات من حزب البيان في 30 جويلية 1951 مثل : عبد اللطيف رحال

---

[1] -كانت تقدم المسرحيات ينظمها التلاميذ تبين المعاناة الاجتماعية للجزائريين مقارنة بالأو ربيين في عدة مناسبات مثل ذكرى وفاة الشيخ ابن باديس أو نهاية السنة الدراسية، وكانت هذه الاحتفالات مفتوحة لجميع الناس، ينظر:

-A.W.O, Ouléma ,Informations diverses en Oranie.

[2]-A.W.O, Liste détaillée des medersas, Op.Cit.

[3]- A.W.O, Rapport du SLNA sur l'enseignement libre musulman,Op.Cit.

[4]-A.W.O, constructions scolaires, Op.Cit.

[5]-Ibid.

والهاشمي غزالي بمساعدة جمعية العلماء بإنشاء مدرسة التربية والتعليم وكذلك قيام كل من سويح الهواري والحبيب كحلول من حزب الشعب بحضور النشاطات التي كان يقيمها الشيخ زابوري من جمعية العلماء بمدرسة الحياة بحي قمبيطة بوهران في 26 أفريل 1950[1]، وكذلك دور مناضل حزب الشعب في الجنوب الوهراني باقي بوعلام في مساندة جمعية العلماء في بناء مدارسها وخاصة في مدينة معسكر[2].

لم يتطور التعليم الأهلي من حيث العدد فقط بل تعداه إلى الجانب الشكلي من خلال توفير الوسائل وتنظيم الأقسام والتجهيز بالسبورة والدفاتر والبرامج والمآزر وكذلك التفتيش[3] الذي اسند في عمالة وهران إلى الشيخ الزموشي.

وكما أشير إليه سابقا فإن جمعية العلماء استطاعت أن ترسل تلاميذها المتفوقين إلى الجامعات في العالم الإسلامي، وهذا ما أشار إليه تقرير مصلحة العلاقات في شمال إفريقيا (SLNA) في 1953 حيث أحصي عدد 153 طالب جزائري بجامع القرويين منهم 111 من عمالة وهران يضاف إليهم 51 طالب جزائري في مركز مكناس وهو ملحقة بجامع القرويين منهم 41 من عمالة وهران[4]، يضاف إليهم 33 طالبا أحصتهم مصلحة العلاقات بشمال إفريقيا سنة 1954 يتوزعون على هذا النحو:

[1]-A.W.O, Rapport de la commune mixte de Nedroma sur l'activité de l'association des Oulémas. Le 8/9/1954.

[2] -A.W.O, Rapport de la police d'état sur l'activité des Oulémas à Mascara, Le 9/6/1951.

[3]-Redouane Ainad Tabet, Op.Cit, p :145

[4]-A.W.O, Liste des étudiants originaires du département d'Oran comme séjournants dans les pays arabes. Le 3/4/1956.

الجدول رقم8: عدد طلبة عمالة وهران الجزائريين في بعض جامعات ومعاهد المشرق العربي[1].

البلد	العدد	البلد	العدد
مصر	25	العراق	02
سوريا	10	السعودية	01

من خلال هذا الجدول نتوصل إلى تنوع وجهات الجزائريين، بحثا عن العلم، رغم المخاطرة بالسفر السري بدون الحصول على جوازات السفر مثلما أشارت إليه التقارير[2].

أغلبية الطلبة المهاجرين لدائرة تلمسان مثلا، توجهوا إلى الأزهر بالقاهرة مثل المنصوري عبد الرزاق وصباغ محمد وبن يلس مراد، في حين كانت توجه أغلب طلبة دائرة معسكر، إلى انطاكية ودمشق بسوريا مثل الصم المنور وإيقاش مرتاضة والأخوين ولد عوالي محمد وبن عبدالله[3].

وبالإضافة إلى ذلك حصر الشيخ الزموشي في 10 أوت 1953 عند زيارته لمستغانم أن لجمعية العلماء عدد من الطلبة يصل إلى 30 في مصر و25 في باكستان و18 في العراق على نفقة الدول المستضيفة[4].

وفي المقابل عملت السلطات الاستعمارية بكل ما أوتيت من قوة على عرقلة التعليم الأهلي والمبادرات الساعية إلى تعليم الفرد الجزائري، وتوعيته مثلما أوصى به التقرير الخاص والمتمحور حول وضعية الطلبة الجزائريين، في جامع القرويين، حيث رأت أن من بين وسائل محاربة هذا التعليم، مساعدة الجزائريين الراغبين في مغادرة الدراسة ومراقبة الطلبة المتبقيين عن كثب[5].

---

[1]--Ibid.

[2] - هذا حسب شهادة أحد الطلبة المعنيين والمذكورين في التقرير وهو الصم المنور حيث بين أن الهجرة كانت تتم سريا عبر الحدود التونسية، (هذه الشهادة قدمت لي من طرف الأستاذ الفضل الصم المنور يوم 2006/3/13)

[3]- A.W.O, Liste des étudiants originaires du département d'Oran, Op.Cit.

[4]-Ibid.

[5]-A.W.O, Rapport de police sur l'expulsion d'étudiant Français musulmans de la Tunisie juin 1954.

ورغم الصعوبات التي كان يلاقيها الطلبة الجزائريون كما أشار إليه التقرير من الناحية المادية[1]، فقد تمكن الكثير منهم من التفوق في التحصيل العلمي[2].

5- الحصيلة:

لقد أدت السياسة التعليمية إلى عدم وجود تجانس بظهور فئة أوروبية مثقفة، وفئة جزائرية قليلة مزدوجة العناصر الثقافية، وفئة ريفية لا تملك ثقافة[3].

ادعت السلطات الاستعمارية، أن الجزائريين المتخرجين من جامعة القرويين، مثلما أشار إليه التقرير الذي أعدته مصالح عمالة وهران، لا يستطيعون العمل في الإدارة الحكومية بدعوى أحادية اللغة (العربية)[4]، وهذا الادعاء باطل بالنظر إلى أن المتخرجين من التعليم الفرنسي كانوا يلاقون نفس المصير.

لقد أدت هذه السياسة التجهيلية المتواصلة إلى تضاؤل فرص وصول الجزائريين إلى مناصب إدارية، بحيث لم يصل أي جزائري في هذه الفترة الممتدة بين 1945 و1954 في عمالة وهران أو دوائرها أو بلدياتها[5]، إلى منصب رئيس مصلحة مثلا، وهذا ما أدى بالعديد من الجزائريين إلى عدم التحمس للبحث عن التعليم مادامت أبواب التوظيف موصدة في وجههم.

خدمت السلطة الاستعمارية-من خلال سياستها التعليمية الانتقائية المحدودة في المستوى والكم . أغراضها ومصالح المعمرين، وأقصت تطلعات الجزائريين في رفع المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي يعتبر التعليم أحد

---

[1]- تجدر بالذكر في هذا السياق شهادة الأستاذ إيقاش مرتاضة الذي يشغل حاليا مهنة المحاماة بوهران، حيث أشار إلى وضعية زميله منصوري عبد الرزاق من ندرومة الذي لقيه في هذه الفترة في إحدى شوارع انطاكية بسوريا في وضع مزرٍ للغاية بدليل عدم تمكنه من التقوت لمدة تزيد عن الثلاث أيام(قدمت هذه الشهادة من طرف المعني في يوم2 فبراير 2007)

[2]-A.W.O, Note sur les ¨Tolba¨ Algériens au Maroc, Op.Cit.

[3]-André Nouschi, Op.Cit, p :135.

[4]-A.W.O, Note sur les ¨Tolba¨ Algériens au Maroc, Op.Cit.

[5]- Rachid Bencheneb, Op.Cit, pp: 423-424.

أدواتها، ولعل أهم مثال على ذلك هو الثانويات العربية-الإسلامية التي خدمت الإدارة الفرنسية أكثر من خدمة الجزائريين[1].

إن السياسة التعليمية الجديدة، المعبر عنها في مرسوم 27 نوفمبر1944، لم تشكل حلا جذريا، فبعد 10سنوات (1944-1954) بقيت الأمور على حالها بحيث بقي 90% أو أكثر من الجزائريين، أميين لم يظهر بينهم سوى فئة قليلة من الطبقة المثقفة[2]، وهذا ما يؤكد أن هذا المرسوم، لم يأت إلا لذر الرماد في العيون وإلهاء الحركة الوطنية عن المقاصد الأساسية[3]، وهذا إن عاد لشيء، فإنه يعود إلى عدم تحمس السلطات، التي تحالفت مع المعمرين من أجل نسف هذا المشروع الديغولي[4]، هؤلاء المعمرون الذين بقوا حبيسي التطرف العنصري، في التعامل مع الجزائريين في قضية التعليم، والذي عبر عنه جول فيري منذ عقود سبقت حيث قال عن معارضة المعمرين لتعليم الجزائريين:

"إن المعمرين يعتبرون الأهالي جنسا بشريا منحطا، لا يصلح إلا للأعمال الشاقة وبدون أجرة، إن الجزائريين ليسوا جديرين إلا بالإرهاق والقهر..."[5]

إن هذه النظرة، رغم مرور زمن طويل بقيت راسخة في أذهان المعمرين رغم التحولات التي طرأت بعد الحرب العالمية الثانية، وترجمت سلوكاتهم على أرض الواقع ليبقى دائما "**الأوروبي للأمر والجزائري للطاعة**"[6].

في مقابل ذلك، تمكنت الأحزاب الوطنية من كسب الرهان إلى حد بعيد، وفي كثير من المواقع والمواقف، في مواجهة هذه السياسة الفرنسية الهادفة إلى خدمة أغراضها، من خلال تعليم محدود، لفئة قليلة من الجزائريين، وإبقاء الأغلبية على قدر كبير من الجهل، وذلك من خلال فتح المجال أمام

---

[1]-سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي(1830/1954)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998. ص:401.

[2]-Elsenhanns Hartmut, Op.Cit. p : 175.

[3]- عمار هلال، المرجع السابق ص132.

[4]- نفس المرجع، ص:132.

[5]- عبد الله شريط، المرجع السابق، ص:273.

[6]-Philipe Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie, France empire, Paris, 1972, p :540.

الجزائريين وفق أهداف مضادة لمرامي الاستعمار- رغم المضايقات، حيث تمكنت من ضمان التعليم للكثير من الجزائريين وعلى أعلى مستوى.

إن قصور الدور الفرنسي في حركة التعليم، ومحدودية إمكانيات التعليم الأهلي، شكلت واحدا من أهم الإهتمامات الاجتماعية التي ناضلت الحركة النقابية والسياسية في عمالة وهران من أجلها عن طريق حثِّ السلطات على لعب الدور المنوط بها في هذا المجال.

لقد أصبحت الحصيلة السلبية في مجال التعليم، مع عقد الأربعينات والسنوات الأولى للخمسينات بمثابة مقياس حقيقي ودليل مقنع لإدانة الاستعمار الذي طالما تغنى بذريعة تمدين وتنوير المجتمعات التي حل بها، وبذلك أصبح التعليم دافعا للحركة الوطنية للمطالبة بإلغاء الظاهرة الإستعمارية[1].

[1]-محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1994، ص:350.